



الحق في الوصول الى المعلومات

حق الجمهور بالاطلاع ومعرفة المعلومات التي في حوزة الادارات سواء كانت هذا المعلومات تسجيلات او مطبوعات او اي وسيلة دون عوائع.

من خلال

تلقي المعلومة
(ايجابي)

طلب المعلومة بشكل مباشر
(سلبي)

نبذة تاريخية

- ❖ السويد اول دولة شرعت القانون ١٧٦٦ م
- ❖ بعد ٢٠٠ عام اي بتاريخ ١٩٦٦ م كان هناك ٤ دول
- ❖ في عام ١٩٩٠ م كان هنالك ١٨ دولة
- ❖ في عام ٢٠٢١ م كان هنالك ١٣٦ دولة
- ❖ الدول العربية التي اقرت التشريع (الاردن ، تونس ، اليمن ، جنوب السودان ، السودان ، لبنان ، المغرب ،السعودية ، الكويت ، قطر)

اصل الالتزام الدولي

- ❖ الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ المادة ١٩
- ❖ الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان سنة ١٩٥٠ المادة ١٠
فقرة ١
- ❖ الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان ١٩٦٩ المادة ١٣
- ❖ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
١٩٧٦ سنة المادة ١٩
- ❖ اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد سنة ٢٠٠٣ المادة
١٠ ، ١٣
- ❖ اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومحاربه ٢٠٠٣
- ❖ الميثاق العربي لحقوق الانسان الصادر في قمة تونس
سنة ٢٠٠٤ المادة 32
- ❖ الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٠٨
- ❖ اهداف التنمية المستدامة سنة ٢٠١٥ ، الهدف ١٦
الغاية ١٠
- ❖ متطلبات مبادرة الحكومة المفتوحة

أهمية حق الوصول على المعلومات

- إتاحة المعلومات تمكن الجمهور من الاعتراض المبرر والموثق على أعمال الحكومة.
- إتاحة المعلومات تجعل الموظف أكثر حذرا وخوفا في أعماله خشية المساءلة
- إتاحة المعلومات تجعل المواطن أفضل قدرة لتخطيط نشاطاته و اجراء حساباته وبالتالي يكون سلوكه أكثر رشدا ويمنع انحرافه .
- إتاحة المعلومات تأخذ على عاتقها تحقيق التوازن في الاقتصاد والسوق وجذب الاستثمار الاجنبي .

علاقة حق الحصول
على المعلومات بغيره
من الحقوق

حرية الصحافة

حرية الرأي والتعبير

حرية المشاركة السياسية

تقييم
التشريعات
العربية وفقاً
rti-rating

الدولة	سنة الإصدار	المرتبة عالمياً	التقييم من 150	آخر تقييم
جنوب السودان	2013	13	120	2013
تونس	2011	15	119	2016/9
اليمن	2012	34	103	2012
المغرب	2018	92	73	2020/9
لبنان	2017	100	70	2017
السودان	2015	113	64	2019/5
السعودية	2020	119	60	2020
الأردن	2007	124	56	2016/12
الكويت	2020	127	54	2020
قطر	2022	-	لم يتم تقييمها	

1. الإرادة السياسية

إرادة صاحب القرار الإدارة بذاتها

2. الإشراف الجيدة

3. كفاءات الموظفين المعنين بالنشر الاستباقي او متلقي طلبات المعلومات

4. وجود ادلة اجراءات لازالة اي التباس

5. وجود مؤسسات تعنى بتطبيق القانون

6. مجتمع مدني حر وقوي

أليات التطبيق التقنية لضمان الفعالية



Thank you

By Yazan shawaqfeh